

الرقم : 2020/115

بیروت فی 2020/4/3
منشور رقم: 2020/6

حضره الزميل الكريم،

بما ان الوباء خطر داهم وعدو فاتك للبشرية على مر التاريخ وبما ان فيروس كورونا (COVID 19) المستجد هو وباء عالمي تكمن خطورته في سهولة انتقاله مما يضاعف من مخاطر الاصابة به وانتشاره بشكل سريع.

وبما ان التدابير الوقائية الطارئة التي اتخذتها الحكومة اللبنانية مع بداية الازمة لا زالت تتدرج تصاعدياً مروراً باعلان حالة التعبئة العامة التي ارتفعت الى درجة حالة الطوارئ بإجراءاتها التي قضت بمنع التجمعات البشرية و الحجر المنزلي الذاتي وتوقف معظم الانشطة المهنية والتجارية والاقتصادية والسياحية ... عن العمل و اغلاق ابوابها.

ومن المهن التي توقف اصحابها عن العمل و اغلقت ابواب مكاتبهم التزاماً بالقرار الصادر عن الحكومة اللبنانية منه خبراء المحاسبة المغاربة.

وبما ان هذه الاجراءات المفروضة تأتي بالتزامن مع الصائفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والمالية التي بلغت ذروتها مع التحرّكات المطلبية في الشارع في 17 تشرين الاول 2019 وقيام المصادر بحجز ودائع المودعين تحت عنوان غير معلن (Capital Control) والتي لا زال يعاني منها جميع اللبنانيون.

كل هذه الاجراءات مضافاً اليها وباء "كورونا" ادت الى ضائقة اقتصادية واجتماعية، افقدت عدد كبير من المواطنين القدرة على تأمين ابسط مقومات العيش.

ان هذا الوضع تأثر به عدد كبير من زملائنا في المهنة حيث ظهر بشكل واضح من خلال الاتصالات التي وردت للنقيب واعضاء مجلس النقابة من المنتسبين يطالبون المجلس باتخاذ اجراءات سريعة للمساعدة

كما وان عدد المسددين لاشتراكاتهم السنوية منذ بداية عام 2020 و حتى تاريخه لم يتجاوز الخمسماية عضو من اصل ما يقارب الفين و مئتين عضو مما يشكل مؤشراً واضحاً على الصانقة المادية التي يمر بها الاعضاء.



وبما ان الحالة المعلنة من قبل الحكومة اللبنانية ووفق ما وردت في تصريح رئيس الحكومة اللبنانية ترقى الى درجة حالة الطوارئ وبما ان الحالة هذه ووفق القوانين والاصول المرعية الاجراء والاعراف توجب على المعنيين بالشأن العام العمل وفق نظرية الظروف الطارئة في حال تتحققها.

وبما ان مجلس النقابة هو من الجهات التي تعنى بالشأن العام لما يزيد عن الفين ومترين عضو ممارس وغير ممارس لمهنة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان مما يحتم على المجلس اتخاذ القرارات اللازمة وفق نظرية الظروف الطارئة لحماية المهنة ورعاية مصالح الاعضاء والدفاع عن حقوقهم وتأمين المساعدات اللازمة لهم.

وبما انه ليس من العدل والانصاف في حالة الظروف الطارئة كالتى نمر بها ان يتراك اعضاء نقابة خبراء لمحاسبة المجازين في لبنان فريسة لظروف سيئة لا دخل لهم فيها وبدون اي مساعدة ولمجرد الحرص على تحقيق الوفرة المالية لأن معنى ذلك استباحة للأضرار بهم .

وبما انه منذ إعلان تاريخ التعبئة العامة قام النقيب وأعضاء مجلس النقابة بالتشاور فيما بينهم ومع المستشارين القانونيين وأصحاب الرأي والخبرة بهدف اتخاذ القرارات اللازمة في ضوء هذه الظروف الطارئة والتي تحولت الى ظروف قاهرة، لحماية المهنة ورعاية مصالح الأعضاء، والدفاع عن حقوقهم وتأمين المساعدة لهم.

بناء عليه،

عقد مجلس النقابة جلستين عن بعد، الاولى بتاريخ 29/3/2020 محضر رقم 958 والثانية بتاريخ 2/4/2020 محضر رقم 959 وقرر ما يلي:

1- تجديد عقد التأمين على الحياة لغاية 31/3/2021 مع الشركة نفسها وبصورة استثنائية بعد تخفيض الاسعار بنسبة 5% عن العام الماضي، وذلك للخبراء المسددين اشتراكاتهم السنوية عن العام 2019 لتاريخه وللذين سيسددونها قبل 30/4/2020 ضمناً، بالإضافة الى المنتقلين على الجدول العام خلال هذه الفترة.

2- الاعلان عن المباشرة بإنشاء خلية أزمة في النقابة لمساعدة الزملاء والطلب من الزملاء فاعلين الخير الذين يرغبون بتقديم أي مساهمة او مساعدة مالية لهذا الصندوق بهدف مساعدة الزملاء الذين لديهم ظروف خاصة في ظل هذه الأزمة وبوجه خاص المتقاعدين منهم للوقوف على أوضاعهم الصحية والمعيشية واتخاذ كل ما يلزم من تدابير لمساعدتهم بأي وسيلة من الوسائل المتوفرة مع الحفاظ على خصوصية كل منهم.

3- تعليق مهل تسديد اشتراكات النقابة السنوية ورسوم صندوق التقاعد عن العام 2020 لحين انتهاء حالة التعبئة العامة وزوال الظروف والاسباب التي تحول امكانية الدفع.



4- وافق مجلس النقابة على الاقتراح بأن تقوم النقابة بصورة استثنائية لمرة واحدة فقط وعلى سبيل المساعدة الاجتماعية، بتسديد الاشتراكات السنوية عن العام 2020 لكافة المنتسبين (متدرجين وخبراء) الذين سددوا اشتراكاتهم السنوية عن العام 2019 وذلك من الاحتياط النقدي بعد موافقة الجمعية العمومية على هذا الاقتراح. وتعتبر الاشتراكات التي سددت عن العام 2020 بمثابة سلفة عن اشتراكات 2021 وتبقى رسوم التقادع (اشتراك ورسم واحد بالالف) عن العام 2020 مستحقة الدفع.

5- تعقد جمعية عمومية غير عادية في مهلة أقصاها 45 يوماً بعد انتهاء حالة التعبئة العامة وزوال أسباب الحجر الصحي والسماح بالاجتماعات والتجمعات بصورة قانونية وذلك لإقرار الاقتراح المشار إليه في البند (3)، بحيث تكون الهيئة العامة المدعوة مؤلفة من كافة الأعضاء المسددين اشتراكاتهم عن العام 2019 وفقاً للنصاب القانوني. وتكون الجمعية العمومية مدعوة أيضاً للنظر في التعديلات الواجب ادخالها على موازنة العام 2020 في ضوء القرار المتخذ بخصوص اشتراكات العام 2020 وإنعكاسات التطورات النقدية وتقلبات سعر صرف الدولار الأميركي والفوائد والحجر الصحي على بنود موازنة العام 2020.

6- بناء على قرار الجمعية العمومية بخصوص الاشتراكات السنوية للعام 2020 تحدد الهيئة العامة التي سوف يدعوها مجلس النقابة في أقرب وقت لاحق للمشاركة في انتخاب نقيب وتسعة أعضاء وعضوي المجلس التأسيسي.



النقيب
سركيس صقر